التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح
ـ دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل ـ

أ.م. د. حمدان رمضان محمد(*)

تاريخ استلام البحث ٢٠١١/١١/٢٠ **تاريخ قبول النشر** ٢٠١٢/١/٢٥

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة واقع التعايش السلمي في مدينة الموصل،من خلال تحديد مستوياته وتقدير أبعاده الاجتماعية بين مكوناته المختلفة في المدينة، لغرض الوصول إلى إمكانية تنمية مشاعر أفراده وتفعيل دورهم في تحقيق التوافق والانسجام وقبول الآخر والعيش برفاهية، وما إلى ذلك من آثار ايجابية في توفير الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي وتحديد المشكلات الناجمة عن ذلك.

شملت عينة البحث (١٥٠) فرداً من مركز مدينة الموصل، تم اختيارهم بطريقة العينة الحصصية، وهم يمثلون مجتمع البحث موزعين على أحيائها المختلفة في جانبي المدينة الأيمن والأيسر، ويعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية والمناهج المتبعة فيها هو المنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي.

أعتمد البحث على مقياس يحتوي على (٤٨) فقرة، وتمت معالجة البيانات بالوسائل الإحصائية ذات الصلة بالموضوع كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار التائي للمقارنة بين متغيرات البحث وبرنامج (s.p.ss) لتحليل الفقرات البحث، وكشفت النتائج عن عدم وجود فروق دالة بين المكونات الاجتماعية في مستوى الشعور بالتعايش السلمي في مدينة، وكذلك أشارت نتائج البحث ان التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي وخاصة مدينة الموصل مازال ينتابه نوع من الخوف ويتسم بالهشاشة وبالتالي فهو معرض للتهديد بالانهيار في أية لحظة.

---

* أستاذ مساعد / قسم علم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة الموصل.

Peaceful coexistence in Iraq between reality and ambition Study the social field in the city of Mosul

Assist. Prof. Dr.Hamdan Ramadan Mohamad

Abstract

The research aims to identify the nature and reality of peaceful coexistence in the city of Mosul, through the identification of levels and estimate the dimensions of social relations between its various components in the city, for the purpose of access to the possibility of the development of feelings of its members and activating their role in achieving consensus, harmony and acceptance of others and live in prosperity, and so the effects of positive in providing stability and security, social, political, and identify problems arising.

Included the sample (150) individuals from the center of the city of Mosul, was selected to the sample Alyssa, representing the research community distributed in neighborhoods of different sides of the city left and right, and this is research from research descriptive and analytical approaches, which is the historical method and the methodology of the social survey..

Research was on a scale that contains (48) a paragraph, and were processed the data by statistical means the relevant Kilos mean and standard deviation and test Altai for comparison between the variables of research and program (spss) for the analysis of paragraphs search, the results revealed an absence of significant differences between the social components in the level of a sense of peaceful coexistence in the city, as well as research results indicated that the peaceful coexistence between the components of Iraqi society, especially the city of Mosul, still jittery kind of fear and fragile and is therefore under threat of collapse at any moment.

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم قال تعالى : **((ادفع بالتي هي أحسن فإذا الـــذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم))** صدق الله العظيم (سورة فصلت/آية ٣٤).

لقد برزت في الآونة الأخيرة،على خلفيـــة تقـــاطع الإرادات الـــسياسية وتضارب المصالح الاقتصادية وتعارض المرجعيات الدينية في المشهد السياسي العراقي، جملة من الطروحات التي يؤكد أصـــحابها مـــن الكتّـــاب والبـــاحثين المهتمين بالشأن العراقي على ان استمرار مصائب هذا البلد وتوالي محن شعبه ما هي إلا وليدة عوامل التنوع القومي والتعدد الـــديني والاخـــتلاف المـــذهبي والتباين القبلي، التي لازمته منذ فجر التاريخ ولحد الآن، ناهيك بالطبع عن من يجد في المبررات الحضارية والمسوغات التراثية ضـــالته المنـــشودة لإضـــفاء شيء من المعقولية والموضوعية على استنتاجاته حول هذا الموضـــوع او ذاك، من منطلق المقولة الخلدونية المشهورة التي مفادها ((ان الأوطان الكثيرة القبائل والمصائب قل ان تستحكم فيها دولة. والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وان وراء كل منها هوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفـــاض علـــى الدولـــة والخروج عليها في كل وقت)). دون ان يكلف هؤلاء وأولئـــك أنفـــسهم عنـــاء البحث في مسألة ان هذه الوقائع وتلك الظواهر لا تتشكل بحد ذاتهـــا إلا وجهـــاً واحداً من وجوه الحقيقة المتعددة، ولا تمثل الأ جزاء يسيرا من أجـــزاء ذلـــك الواقع المتنوع، وعلى ذلك فإن ظروف التاريخ والجغرافية والتـــشتت اللغـــوي والديني والمذهبي جعلت النخب العراقية تفشل تماماً فـــي خلـــق إيديولوجيـــة وطنية عراقية أصيلة تساهم بكشف وإحياء الهوية العراقية الجامعـــة لمختلـــف فئاته، هوية وطنية قادرة على خلق أساس روحي فكري لدولة عراقيـــة ممثلـــة

وشاملة لجميع تنوعات الشعب العراقي في التعايش السلمي بين مكوناته المختلفة (سليم مطر، ٢٠٠٣ : ٤١)

وعليه تعد مدينة الموصل من المدن المهمة في العراق، تبعا لعوامل عدة، لعل أهمها ثروتها الطبيعة وخصوبة أرضيها الزراعية، وموروثها التاريخي والحضاري الذي تدل عليه شواهد الآثار وما تناقلته الكتب التاريخية،فضلا عن موقعها الجغرافي.

والاهم من ذلك ما عرف عن المدينة خلال حقب تاريخية عدة مميزات التسامح والتعايش والوئام والانسجام بين القوميات والأديان والمذاهب والأقليات المختلفة، لاسيما تعايش المسلمين والمسيحيين والأكراد والعرب والكلد والاشور والشبك والايزيدية جنبا إلى جنب حتى وقتنا الرهن بعد احتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩.

من جهة أخرى إن لهذا المدينة حساسيته وأهمية على درجة كبيرة حتى أضحت تشكل مايسمى سلة خبز العراق في الوقت الراهن.فهي إما تكون بمثابة الجبهة التي تؤثر على وحدته أم ستكون ميناء السلام والتعايش والقبول يوحد الراقين ويقودهم إلى بر الأمان والاستقرار السياسي والاجتماعي ولهذا الأهمية نحن بحاجة للبحث في موضوع التعايش السلمي في مدينة الموصل.

مشكلة البحث :

ان الواقع الفسيفسائي للمجتمع العراقي الحالي، لا يكاد يشذ عن القاعدة الديمغرافية السائدة في معظم بلدان العالم الثالث، اذ ان الأمم جميعاً مكونة من خليط من شعوب وجماعات ذات منظومات قيم وثقافات وأحياناً أصول قومية ومذاهب دينية متباينة جداً (د. برهان غل، ١٩٩٠ : ١٨)، إلا انها لا تعاني كما يمر به الشعب العراقي من استقطاب اثنيته مادة، ولا تشكو مما يقع فيه من

احترابات طائفية متفاقمة، ولا هي مبتليه مثلما هو عليه من تأكل في هويته الوطنية الجامعة بسبب تعرضه للاحتلال الامريكي.

وهو الأمر الذي يسوقنا لتوسيع دائرة البحث وتعميق رقعة التنقيب عن مؤثرات العوامل الموضوعية المحيطة بالظاهرة موضوع البحث. مما يتطلبها الكشف عن خلفيات البعد الجيوسوسيولوجي (انتماءات قومية وولاءات مذهبية وامتدادات قليلة وارتباطات لغوية وإيماءات عنصرية) التي تلقي بظلالها على حلبة الصراع السياسي الدائر حالياً بين مكونات المجتمع العراقي.

فضلاً عن تقدمه لها من محفزات مادية ومؤثرات معنوية تدفع باتجاه تأجيج الخلافات الدينية وتسعير الحساسيات الجانبية، للحد الذي أوصلها إلى تخوم القطيعة الاجتماعية والنفسية،على الرغم من ما يشاع عن متانة روابطه العائلية وتداخل وشائجه القرابية وتشابه معاييره الأخلاقية، التي نسجت واقعه الاجتماعي قبل تقويمه(ثامر عباس، ٢٠٠٨ : ٥٣).

ومن مظاهر هذا الصراع وأسرار ديمومته واستمرار نزيفه وتنامي مظاهر الصراع الاجتماعي، هي حالة تخندق الأطراف وتمترس الأطياف خلف جملة من التصورات الدينية والتوهمات التاريخية والادعاءات الجغرافية والمزاعم الحضارية التي يعتقد كل من تلك الأطراف والأطياف بأنه التعبير الأمثل والتجسيد الأكمل لمضامين حقوقه المهضومة ومصالحه المهدورة، وبالتالي فإن الإقرار بشرعيتها والاعتراف بواقعيتها كفيل بانتزاع فتيل الأزمات السياسية وكبح جماح الصراعات الاجتماعية وإطفاء جذوة الاحتقانات النفسية، التي غالباً ما يدفع المجتمع العراقي بكل مكوناته من تفجيرها واندلاع لهيبها بين الحين والآخر. وهو الأمر الذي وصم تاريخ المجتمع العراقي بمختلف مراحله القديمة والحديثة والمعاصرة بطابع التوتر الدائم في علاقاته والقلق

المستمر في توقعاته والتطهير المستديم في تطلعاته، بحيث ان الاحتكام إلى ظاهرة العدوان السافر واللجوء إلى لغة العنف الدموي لتسوية الخلافات العالقة وضبط التوازنات القلقة بين القوى الاجتماعية المتنابذة والمراكز السياسية المتنافرة، تغدو تصرفا مقبولاً ونزوعاً طبيعياً طالما ان الأطراف المعنية لا ترغب في ان ترى ثوابت هويتها العراقية الا من خلال منظار روابطها الأولية وولاءاتها الفرعية (قومية وطائفية، وقبائلية، وجهوية) دون الأخذ بنظر الاعتبار وحدة المجتمع وسلطة الدولة وهيبة القانون وما قد يستتبع ذلك من تفشي شعار الفوضى واستشراء نوازع المغالبة في المجالات كافة (ثامر عباس، ٢٠٠٨ : ٥٤)، وبناء على ما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي بالتساؤل التالي : ما هي طبيعة وواقع التعايش السلمي في المجتمع العراقي المعاصر وبالتحديد في مدينة الموصل في ضوء المعطيات المذكورة في أعلاه.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كشف الأبعاد الأساسية للتعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية المختلفة من مدينة الموصل وتحديد مظاهر هذه الأبعاد وعواملها اعتمادا على قياس مدى تماسك الأفراد وقبول التعايش فيما بينهم او رفضه وانفكاكه وفقاً لاختبار معد لهذا الغرض. ذلك ان تحديد هذا الواقع والأبعاد والمظاهر والعوامل التي تدعمه وتؤثر فيه وترتبط به من شأنها تسهيل تدعيم نشاطاته وعلاقاته الاجتماعية بين هذه التكوينات الاجتماعية في الواقع الاجتماعي للمدينة. فضلاً عن إمكانية تنمية مشاعر أفراده وتفعيل دوره لتحقيق التوافق والانسجام والعيش برفاهية بين مكوناته المختلفة، وما إلى ذلك من آثار ايجابية من صعيد توفير الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتحديد المشكلات الناجمة عن ذلك.

ناهيك عن ذلك شهد الشارع العراقي المعاصر وبالتحديد مدينة الموصل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مشكلات واضطرابات لم تشهدها الإنسانية عبر تاريخ نموها الحضاري بما أثرت في البناء الاجتماعي، هذه المشكلات تبلورت وولدت بفعل عدة أسباب ومسببات متراكمة وبصمت شكلها ومضمونها في المشهد العراقي، لذا كان الأفراد في المدينة هم أكثر تأثيراً لكونهم أكثر تفاعلاً مع بعضهم البعض في الواقع الاجتماعي ومن هذه المنطلقات تأتي أهمية الموضوع الذي نقوم بدراسته.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف منها :-

١. تحديد الأبعاد النظرية لماهية التعايش السلمي في المجتمع ومعوقاته.
٢. معرفة واقع التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية في المدينة.
٣. التعرف على الأسس والقواعد البنائية التي يستند وينبني عليها التعايش في مدينة الموصل.
٤. تشخيص الأسباب والمسببات التي تؤدي إلى تعكر التعايش في المدينة.
٥. تحديد مستويات التعايش السلمي بين التكوينات الاجتماعية في المدينة.
٦. تقدير أبعاد التعايش السلمي ومظاهره بين المكونات الاجتماعية في المدينة.
٧. الوقوف على اثر متغيرات البحث، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخلفية الاجتماعية، الدخل في التعايش السلمي بين الأفراد في المدينة.
٨. إبراز الرؤية المستقبلية لسبل التعايش السلمي في المدينة ووسائل وطرق تفعيلة بآليات تمكن الأفراد من تجاوز هذه المحنة في الوقت الراهن.

تحديد مفهوم التعايش السلمي :

لاشك ان هذا المفهوم على درجة من السعة والشمول بحيث يصعب تحديده في إطار محدد، لذلك لابد من البحث عن بعض المفردات لهذا المفهوم والتي تقضي معرفة دلالتة اللغوية ومن ثم الاصطلاحية، فبالرجوع إلى الدلالة اللغوية للتعايش، التي هي في الأصل اشتقاق الاصطلاح،نجد في المعجم الوسيط، تعايشوا : عاشوا على الألفة والمودة، ومنه التعايش السلمي، وعايشة : عاش معه. والعيش معناه الحياة، وما تكون به الحياة من المطعم والمشرب والدخل (المعجم الوسيط، بدون سنة طبع : ٦٣٩-٦٤٠) .

اما المعنى الاصطلاحي للتعايش هو العلاقة بين نوعين من الإحياء التي يستفيد خلالها كلاهما من الآخر، وبصورة أوسع يعني أية تفاعلات ثابتة وطويلة الأمد بين نوعين او أكثر من الأنواع الحية، والتي قد تكون مقيدة او حيادية او ضارة لأحدها او جميعها، وفي حالة استخدام المصطلح معناه الواسع يسمى التعايش، بمعناه الضيق متناقصاً اذ كانا مجبراً او تعايشاً تعاونياً إذا كان مخيراً.(د. طه حميد،٢٠٠٧:٢)

اما معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فيعرف التعايش بأنه : (معيشة جماعات مع بعضها البعض او في نفس الوقت، وقد يتجه هذا التعايش نحو الانصهار، او نحو الإدماج، بحيث يزول بعضها ويذوب في البعض الآخر، وهي تحافظ على التفرقة العنصرية بحيث تقيم من عاداتها وقوانينها ونظمها حواجز فاصلة بين بعضها البعض) (احمد زكي،١٩٧٠ : ٦٨).

وفي علم الاجتماع والسياسة يعني التعايش وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين تقبل آراء بعضها البعض وتهضم الخلاف والاختلاف القائمة فيما بينها الآخر بعيداً عن مبدأ (التسقيط، التهميش، التسلط، الأحادية،

القهر والعنف) من خلال الالتزام بمدأ الاحترام المتبادل لحرية الــرأي وطــرق تفكيره وسلوكه، ان مفهوم التعايش يحسم أمور كثيرة مــن عقبــات ومخلفــات فكرية واجتماعية يتمسك بها بعض المتزمتين بالطائفية والمذهبية والعنــصرية وغيرها من الأمور المفتعلة التي تثير وتؤجج الصراع(د. طه حميد،٢٠١١: ٥)

والتعايش قد يتعرض للانتهاك عندما تنعدم شروطه وفعل مكوناتــه فــي المساواة والعدالة بالحقوق والواجبات لهذا تنعدم الثقة في قبــول العــيش مــع الآخر.

اما (سفن سييجمان) فانه يعرف التعايش بأنه: (نموذج لاســتئناف حيــاة منتجة آمنة ونظام اجتماعي يمكن للأفراد الذين انخرطوا في أعمــال عدائيــة سابقة ضد بعضهم البعض ان يعيشوا او يعملوا معــا دون أن يــذكر احــدهم الآخر) (محمد عبد الجبار، ٢٠٠٧ : ٨٢).

بينما يعرف (ابلين بابيت) التعايش بأنه من الناحية العملية (إقامة علاقــة بين اثنين او أكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي يعيش بتقارب يشمل أكثر مجرد العيش بجانب بعضهم البعض، كما يشمل درجة معينــة مــن الاتــصال والتفاعل والتعاون يمكن ان يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على أساس الــسلام والحقيقة والعدالة والتسامح) (محمد عبد الجبار، ٢٠٠٧ : ٨٣).

في حين يعتقد (د.غانم جواد) ان هناك قواعد تحــدد التعــايش الــسلمي ومسار العيش المشترك وهي :

١. احترام الأفراد والاعتراف به والتعامل معه.
٢. التوازن بين الحقوق والواجبات بدون تمييز.
٣. تعزيز وسائل التعاون والتكامل السياسي والاجتماعي وتهيئــة شــروطها وقيام مؤسساتها وقبول اجر آتها (غانم جواد، ٢٠٠٧، ٤٨).

وتذهب الموسوعة السياسية إلى ان أول من أطلق شعار التعايش السلمي هو (نيكيتا خروتشوف)، الذي كان لا يعني به تراجع الاتحاد السوفيتي عن تحقيق أهدافه المعلقة، بقدر ما كان يعني به محاولته تحقيق تلك الأهداف بطريقة تنسجم مع مقتضيات التغيرات التي طرأت على المسرح الدولي، كوجود ما يعرف بتوازن الرعب، كما تذهب إلى ان الغرب يميل ان يكون المقصود بالتعايش السلمي هو ما يطلق عليه (عش ودع غيرك يعيش ايضا) (الموسوعة السياسية، ١٩٧٤ : ١٠٨) .

بينما عرف في السياسة الدولية مصطلح التعايش السلمي، الذي يعني قيام تعاون بين دول العالم على أساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية، فقد ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين راحا يتناحران على أساس عقائدي، ومما ساعد على إبراز الدعوة إلى سياسة التعايش السلمي (الفزع الذري) بعد أن أصبحت القنبلة النووية، وهي أداة الدمار الشامل، مشاعة بين دول المعسكرين، وبعد قيام الجبهة الثالثة وهي مجموعة جدل الحياد الايجابي او عدم الانحياز، أكدت الرغبة في ان يكون التعايش السلمي هو السبيل إلى تنسيق العلاقات الدولية في العالم والى نبذ الحرب الباردة وسياسة حافة الهاوية والتلويح باستخدام معدات الدمار الشامل (احمد عطه الله، ١٩٦٨ : ٣١٠).

وعلى ذلك فالتعايش يوجز أجواء للتفاعل بين انتماءات واتجاهات متعددة في إطار المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل، وما يشتمل عليه هذا التفاعل من تقبل الاختلاف ومن تكوين قيم واتجاهات عامة إضافية او بديلة لطبيعة المساحات العامة والمشتركة تجد إليها وتعكس قوة الشعور بهذا الانتماء (عدنان أمين، ٢٠٠٥ : ١١).

ونقصد بالتعايش السلمي في دراستنا : الانسجام بين أبناء المجتمع الواحد او المدينة الواحدة، الذين تتباين انتماءاتهم القومية والاثنية والعرقية والدينية والمذهبية، كما قد تتباين توجهاتهم وأفكارهم، وصولاً إلى بناء منظومة اجتماعية تقوم على التزام كل أطرافها بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق التفكير والسلوك، بعيداً عن التهميش والتسلط والقهر والعنف.

الأبعاد النظرية المفسرة للتعايش السلمي في المجتمع :

إذا وقفنا أمام مدلول مصطلح التعايش الذي شاع في هذا العصر والذي ابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتين كانتا تقسمان العالم إلى معسكرين متناحرين قبل سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، نجد ان البحث في مدلول هذا المصطلح يقودنا إلى جملة من المعاني محملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها، ولكن يمكن تصنيفها إلى الأمور التالية :-

أولاً : **مستويات التعايش السلمي في المجتمع** :

المستوى الأول : سياسي، إيديولوجي، يحمل معنى الحد من الصراع، او ترويض الخلاف بين طرفين او أكثر، او العمل على احتوائه، او التحكم من إدارة هذا الصراع مما يفتح قنوات للاتصال وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية (د. طه حميد، ٢٠١١ : ٣).

المستوى الثاني : اقتصادي يرمز إلى علاقات التعاون بين الشعوب والأمم والحكومات فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية، من قريب او بعيد(عبير سهام مهدي، ٢٠١١: ٤)

المستوى الثالث : ديني، ثقافي، حضاري، وهو الأحدث، ويشمل تحديداً معنى التعايش الديني، والتعايش الحضاري، والمراد به ان تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والمذاهب والحضارات المختلفة في العمل من اجل ان يسود الأمن والسلام بين الجميع، وحتى تعيش الإنسانية في جو من الاخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بين البشر جميعاً من دون استثناء (د. حازم صباح وآخرون، ٢٠١١ : ٦).

ثانياً : الأسس التي يقوم عليها التعايش السلمي في المجتمع :

الأساس الأول : الإرادة الحرة المشتركة بحيث تكون الرغبة في التعايش نابعة من الذات، وليست مفروضة تحت ضغوط أياً كان مصدرها، او مرهونة بشروط مهما تكن مسبباتها (علي الطالقاني، ٢٠٠٨) .

الأساس الثاني : التفاهم حول الأهداف والغايات، حتى لا يكون التعايش فارغاً من أي مدلول علمي، او لا يحقق فائدة للطرفين، بحيث يكون القصد الرئيس من التعايش هو خدمة الأهداف الإنسانية السامية وتحقيق المصالح البشرية العليا والحيلولة دون قيام أسباب الحروب والنزعات، ودرع العدوان والظلم والاضطهاد الذي يلحق بالأفراد والجماعات، واستنكار كل السياسات والممارسات التي تهضم فيها حقوق الشعوب على أي مستوى من المستويات، ومحاربة العنصرية والعرقية والطائفية (د. طه حميد،٢٠١١: ٣)

الأساس الثالث : التعاون على العمل المشترك من اجل تحقيق الأهداف المتفق عليها، ووفقاً لمخطط التنفيذ لتي يضعها الطرفان الراغبان في التعايش (د. حازم صباح وآخرون،٢٠١١ :٧).

الأساس الرابع : صيانة هذا التعايش بأخر من الاحترام المتبادل، ومن الثقة المتبادلة حتى لا ينحرف التعايش عن الخط المرسوم لأي سبب من الأسباب، وحتى لا تقلب مصلحة طرف على مصلحة الطرف الثاني، مهما تكن الدواعي والضغوط، وذلك بان يتم الاحتكام دائماً إلى القواسم المشاركة والى القدر المشترك من القيم والمثل والمبادئ التي لا خلاف عليها ولا نزاع حولها، يعزز هذا النزوع والالتزام من الجانبين بما اجتمعت عليه إرادة المجتمع الدولي، من مبادئ قانونية استوحاها تطور الفكر السياسي الإنساني من قيم الأديان السماوية عبر تراكم المعرفة طوال حقب التاريخ (حسين درويش، ٢٠٠٩ : ٥).

الأساس الخامس : يعد محفز الاستمرارية التعايش السلمي بين المكونات المختلفة، وكل ذلك لن يتأتى إلا بوجود بيئة ديمقراطية كمسرح للتعايش السلمي وذلك لضمان التفاعل الطبيعي بين المكونات المختلفة (عبير سهام مهدي، ٢٠١١).

ثالثاً : أنواع التعايش السلمي.

هناك نوعان من التعايش في المجتمع منها:

١. التعايش المفروض (وهمي) عندما يكون الإنسان فئة اجتماعية معينة على درجة من الحذق لا يمكنها تحقيق أهدافها ومتطلباتها وتكون مجبرة على التعايش دون قناعة وهو تعايش مؤقت وهش يزول بزوال أسباب التعنت والوطن ويمكن ان يتعرض التعايش إلى الانهيار او ربما إلى الاحتراب الآجل.

٢. التعايش المقبول (الحقيقي) ان يكون بالتوافق والإقناع والقبول من كافة أطراف المجتمع وهو تعايش ارسخ وأطول وأكثر قدرة على الصمود ولأنه مبني على قواعد الرغبة والإدارة المشترك، إذن التعايش الحقيقي هو إقرار حق الآخرين في المجتمع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية (د. رشيد عمارة، ٢٠٠٨ : ١١٩).

رابعاً : مبادئ التعايش السلمي

١. **الحوار :** انه أساس التعايش السلمي وركيزته الأساسية ان يكون هناك اتصال وحوار مستمر بين الأطراف والمكونات الأساسية المختلفة على ان يكون حواراً سلمياً يبتعد كل البعد عن استخدام الوسائل العنيفة بغية الوصول إلى نتائج مقبولة لكل الأطراف قائمة على الرضا والقبول والقناعة المتبادلة.

٢. **التسامح :** ان يكون لكل طرف من الأطراف الرغبة الصادقة والقناعة الكاملة على التسامح مع الآخرين لاسيما في الأخطاء السالفة والابتعاد عن لغة الثأر وتصفية الحسابات.

٣. **التوافقية :** قبول جميع الأطراف بالحلول الوسط التوافق مع الطرف الآخر على الحد الأدنى ان المطالب بما يحقق المصلحة العامة والنظر إلى مصالح وطموحات الآخرين بالمقدار الذي ينظر فيه إلى مصالحة طموحاته الخاصة. والابتعاد عن الغلبة والقهر وإشعار الآخرين بالغبن او بتعدي الخوف على الهوية او الخوف على الوجود.(د.رشيد عمارة،٢٠٠٨:١٢٢)

٤. **الفدرالية واللامركزية :** تعد الفدرالية واللامركزية او حتى الحكم الذاتي إحدى طرق التعايش السلمي لاسيما في الدول ذات التعددية الاجتماعية، اذ تمنح هذه الآليات بعض الثقة للقادة المحليين من خلال تمكينهم من إدارة أنفسهم او إشراكهم بالحكم، أي بعبارة أخرى تقاسم السلطة معهم وإشعارهم بأنهم جزء من البلد (د.رشيد عمارة،٢٠١١:٦-٧).

ويعزى ذلك إلى ان هذا الاتجاه يتيح للتنظيمات الكبيرة فرصة التقدم على المستوى الدولي، وتحقيق مستوى معاشي أفضل، وعدالة اجتماعية أكثر، وتتيح للوحدات الأصغر فرصة الإحساس بهويتها وتقرير مصيرها وإدارة نفسها، فضلاً عن ذلك فإنها تحقق مستوى أعلى من التوزيع العادل للثروة بين التنوعات المختلفة وبالتالي، فإنها تبعد عقدة الشعور بالتهميش من ناحية وتعمل على خلق مصالح مادية مشتركة بين هذه المكونات تقوي من الوشائج التي تسهم في تحقيق التعايش السلمي من ناحية أخرى، أي انها أفضل السبل لتحقيق التوازن بين التنوع والوحدة في المجتمع (كردستان سالم سعيد،٢٠٠٨: ٧٢).

خامساً : معوقات التعايش والاندماج بين المكونات الاجتماعية في المجتمع

١ – العنصرية :

على الرغم من ان العنصرية تفسر عموماً على انها تمثل حالة من الكره لبعض المجاميع العرقية، فانها في لغة العلوم الاجتماعية تشير إلى ذلك الاعتقاد الخاص بأنها مثل مجموعة صفات او أنماط سلوكية متوارثة، الفكرة المرتبطة بذلك الاعتقاد هي تلك التي مفادها ان الصفات الجسمية والسلوكية لمجموعة بعينها تكون أدنى من غيرها او غير مقبولة، لأجل ذلك نجد ان مهمة العنصرية هي إيجاد منطق لنظام اجتماعي مستند إلى العنصر او السلالة، وهذا يعني استخدام معتقدات التمييز والتخلف العرقي كوسيلة لتبرير السيطرة والاستغلال لأي من المجموعات الأخرى.(احمد سويلم،١٩٦٤:٨٤)

وهذا يقودنا إلى القول بأن تعريف العنصرية يشتمل على الأنماط السلوكية، ويتضمن سيطرة مجموعة قوية بالقوة على مجموعة تكون اقل مستوى وشأناً، بصورة أكثر وضوحاً تكون بمنح الأقلية من الضمانات التي تكفل لها الحصول على الثروة والمكانة الاجتماعية بالقوة.

ان الفكرة والموقف والسلوك إنساني يشكله المجتمع، طبقاً لذلك تكون العنصرية ممثلة بذلك الاعتقاد بأن العرف والسلالة هي التي تقوم بتحديد قبول الآخر من عدمه، وكنتاج لذلك فاذا كان الناس يتعايشون في مجتمع يشجع ويحفز على العرقية فإنهم بالتالي سيكونون متعصبين، وبالعكس إذا كانوا يتعايشون ضمن مجتمع يرفض العرقية، فانهم سوف يقومون بتبني المفاهيم المتعلقة بالمساواة وينعكس ذلك على سلوكهم في التعامل مع العرقيات الأخرى

٢- التعالي :

فالتعالي مثله مثل العنصرية يعتمد كثيراً على الصفات المتوارثة، التي يتم من خلالها إعطاء صفات موحدة لفئة او طائفة معينة من الناس، دون الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية، وهو مشتق من ذلك الحكم المسبق الذي يعني ان يقوم شخص ما يتبنى فكرة عن شيء ما دون معرفته الجيدة به، على ان التعالي في معناه يذهب إلى الشك من الحكم المسبق، أي ان الشخص المتعالي يرفض التغيير والاقتناع حتى يعد مواجهته بالأدلة والبراهين المختلفة.

ويبقى التعالي مرتبطاً بالنسق الفكري الفاتح على التعايش مع عدم المساواة، فالجماعة العرقية التي تؤمن بهذا النسق لا تريد الانفصال عن المجتمع السياسي المتعدد العرقيات، وفي الوقت ذاته لا تقبل مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية، وتتخذ هذه الجماعات من الدين والسلالة والثقافة والمقدرات الاقتصادية مبرراً لانتهاج هذه السياسة..(د.شعبان طاهر الأسود،٢٠٠٣ :٣٣-٥٣)

٣- التمييز :

يمثل التعالي شعوراً او وجهة نظر، فإن التمييز يعبر عن مواقف ناتجة عن ذلك التعالي، هو ما نلاحظه ان التعالي والتمييز يعدان وجهين لعملة واحدة، ولكن يمكن لهما الظهور مستقلين، كما ينظر إلى التمييز بوصفه موقفاً شخصياً او رسمياً، على أية حال، ان التعالي والتمييز يظهران عندما توجد فوارق وعدم مساواة في الأمة الواحدة المتشكلة من عدة مجموعات، فتعايش مجموعتين لهما سمات ثقافية وفزيوية مختلفة، يجعل كل منهما تحاول ان تعظم الاختلافات، وتحاول ان نثبت سلبيات الصفات السائدة لدى المجموعة الآخرة، وردة فعل هذا قد لا يستمر.

٤ – الانفصال :

بعض الجماعات العرقية نجد ان استمرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الأخرى المختلفة عنها في المجتمع السياسي نفسه لا يلبي طموحاتها ومطالبها، ويرتب ضرراً على مصالحها وامتيازاتها المكتسبة. وبالتالي تتنامى لدى أفرادها الدعوة إلى الانفصال عن المجتمع، وهذه الدعوة قد تأخذ شكل المطالبة بالحكم الذاتي او الانفصال التام، بحسب الأحوال والظروف. (د.شعبان طاهر الأسود، ٢٠٠٣:٦٣-٣٧)

واقع التعايش السلمي في المجتمع العراقي وسبل تفعيله:

أولاً : واقع التعايش السلمي في المجتمع العراقي

تعد مفردة التعايش من المفردات المهمة لتواجد الأفراد في داخل المجتمعات بل هي المفردة الأسمى لتواجد بني الإنسان ضمن دائرة الإنسانية الواحدة القادرة على البناء الإنساني المتضامن. ان مفردة التعايش لا تخص مجتمعاً دون مجتمع آخر بل هي ككل المجتمعات والإنسان بطبيعته يكون متعايشاً مع الآخرين ضمن مناهج الحوار. (عبير سهام مهدي، ٢٠١١:٥)

وبالانتقال إلى الحالة العراقية نجد أن مجتمعنا ومنذ قدم الأزمنة والعصور كان يتصف بمسيرة اجتماعية سليمة الطابع في تبادل العلاقات فيما بين مكوناته الاجتماعية ولم تكن العلاقة بين تلك المكونات علاقة توتر او احتراب او انغلاق بل ان الذي كان سائداً هو السلام الاجتماعي التام ولفترات طويلة من الزمن. (جاسم الصفر، ب ت:١)

فواقع الحال يؤكد ان المجتمع العراقي في الأصل هو مجتمع معروف بنوع نسيجه الاجتماعي والديني والقومي والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزعون بين العرب والأكراد والتركمان والآشوريين والشبك او غيرهم،

وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحيين وبعض الأقليات الدينية مثل (الصابئة والايزيدية) ورغم هذا التنوع فإن التعايش السلمي هو الذي كان سائداً في كافة أركان هذا المجتمع وعلى مدى الأزمنة والعصور، باستثناء ما حصل في بعض المراحل من عمليات اقتتال وصراعات محلية وبفعل أطراف خارجية او بفعل ودور القابضين على السلطة، فضلاً عن ان الكثير من هذه المكونات أسهمت في بناء الدولة العراقية منذ العام ١٩٢١، بيد ان الحكومات العراقية لا سيما بعد العام ١٩٦٣ إلى العام ٢٠٠٣ مارست سياسات الإقصاء والقمع وإنكار الخصوصية الثقافية والحضارية لهذه المكونات المجتمعية (وليد المشرفاوي،٢٠١٠:٢٠)، فقد كانت سياسة النظام الملكي في العراق بتأثير الإدارة البريطانية، قد كرست سياسة تقريب فئات وشرائح معينة على حساب أخرى، ومن ثم تكرر المشهد ذاته في عهد الجمهورية الأولى (١٩٥٨-١٩٦٣) والثاني (بين شهري شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣) والثالث (١٩٦٣-١٩٦٨)، وكذلك الحال في عهد الجمهورية الرابعة الذي بدأ منذ سنة ١٩٦٨ وانتهت سنة، ٢٠٠٣ (د، طه حميد :٢٠١١،١٦-١٧).

لكنها كانت قد صيرت هذه السياسة لصالحها وليس لصالح تشكيل اجتماعي مذهبي واحد، هذا من جانب ومن جانب آخر كانت الحروب التي خاضها النظام ضد شعبه وضد شعوب دول الجوار، قد غذت نزعه وثقافة الحقد والكراهية والعنف لدى الشعب العراقي، ومن ثم جاءت صفحة الحصار الاقتصادي الدولي والذي استمر لمدة من سنة ١٩٩٠حتى سنة ٢٠٠٣، وقد طحن هذا الحصار عظام العراقيين وهدر دمهم(عبد الحسين شعبان،٢٠٠٥:٦٧١) وعمق تلك النزعة والثقافة بفعل الفقر والعوز الذي طال معظم شرائح المجتمع العراقي.

كل ذلك قد عزز في تقديم تلك النزعة والثقافة في المجتمع العراقي، ومما عزز تلك النزعة وارتفاع معدلات الجريمة، وتدني مستوى التعليم والثقافة بفعل الظروف الصعبة التي مرت بها العوائل العراقية فأخطرها إجبار أبنائها على ترك المدارس وتشغيلهم في أعمال مختلفة لسد رمق العيش، ما أدى إلى هدم القيم الأصيلة للمجتمع العراقي كالصدق والمحبة والتعاون والإيثار وما إلى ذلك، لتحل محلها مفاهيم وسلوكيات رذيلة وغريبة على هذا المجتمع، كالكذب والحيلة والأنانية والمصالح الطبقية، وقد تجلت تلك الحقيقة بوضوح في المرحلة التالية.

وبعد دخول القوات الأجنبية للعراق واحتلالها من قبل الأمريكان وسقوط نظام الحكم في ٢٠٠٣/٤/٩ حصلت انتقالة في المجتمع العراقي من حالة التسلط والقهر والدمج القسري إلى التشتت والانفلات والفوضى بأسم الحرية والديمقراطية، وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهيار سلطة الدولة مع تدني مستوى الوعي الثقافي والسياسي، وكان ذلك قد أعطى لكل من هب ودب الفرصة للقيام بعمليات السلب والنهب والقتل وتنامي روح الانتقام والثأر التي غذتها أطراف خارجية وإقليمية ودولية(حسنين توفيق ابراهيم،٣٣٨،٢٠٠٥)، مستغلة بذلك وجدد القوات الأجنبية على الأراضي العراقية، وقد عاش المجتمع العراقي في تلك المرحلة حالة من التخندق والاقتتال الطائفي، مما دفع الكثير من الأسر العراقية للهجرة داخل وخارج البلاد، حتى وصلت عدد المهاجرين والمهجرين داخل وخارج القطر في تلك المرحلة ما يقارب من الـ (٤) ملايين مواطن عراقي. (د.حميد طه،١٧:٢٠٠٣-١٩).

على ذلك بادرت أوساط شعبية واسعة وفي مقدمتها العشائر العراقية في بذل مساعيها من اجل تجسيد المصالحة على ارض الواقع، وبالمحصلة نجحت

تلك الجهود مجتمعة في إنهاء صفحة الاقتتال الطائفي وتخفيض نسبة العنف والقتل بدرجة كبيرة جداً حتى عاد الأمن والسلام إلى معظم المدن العراقية ومن ثم عاد اليها الكثير من أبناءها المهجرين والمهاجرين، ولكن على الرغم مما شهده العراق في تلك المرحلة من انهيار امني مطلق، وعلى الرغم من أحداث العنف والاغتيالات التي راح ضحيتها المئات من أبناء الشعب العراقي، إلا ان هذا الشعب ظل متماسكاً ومحافظاً على التعايش بين كافة مكوناته الاجتماعية. وعلى ذلك فإن أهم ما يميز العراق هو قوة مجتمعه وعمقه التاريخي البعيد وتماسكه بالشكل الذي فشل جميع المحاولات التي جرت عبر التاريخ والرامية إلى تركيع البلد وأهله وجعلهم تابعين لقوى وإرادات خارجية، وهذا بالطبع لم يأتي من فراغ وإنما من تجذر تاريخي قديم تمثل في نوعية الشعب الذي عاش على هذه الأرض وطبيعة العلاقة بين أبنائه،اذ جعله يحتفظ بتراثه لقرون طويلة، ثم ان وجود الإسلام والأديان الأخرى فيه جعل شكل النسيج أكثر بهاءاً واشد قوة إذ عاش أبناء الأديان مجتمعين تحت خيمة الوطن الواحد تجمعهم الروابط المعروفة من الأرض والتاريخ والمصالح المشتركة، وهذه العوامل مجتمعة جعلت المجتمع العراقي قوي ويقوى بمرور الزمن وكلما واجه العراق مصاعب ترى لحمته تتوحد وتصبح قادرة على رد كل أنواع الهجمات مهما تنوعت أهدافها ووسائلها. (قاسم محمد، ١٩٩٥:٢٠ وحسنين توفيق وآخرون، ٢٠٠٥: ٥٩).

وعلى الرغم من بوادر التغيير السياسي الذي بشر العراقيين بها خيراً في تأسيسي المشروع السياسي الوطني الديمقراطي، والذي كان لزاماً عليه الاعتراف والإقرار بحق المكونات في التعايش مع بعضها البعض انطلاقاً من نظرة الإنسانية أولاً، ثم التوجه الوطني الذي يفترض ان تشعر به كل

المكونات، فلا إنكار ولا إقصاء ولا تهجير ولا تذويب للأقليات القومية والدينية بما في ذلك خصوصيتها الثقافية في ظل النظام السياسي الديمقراطي في العراق الجديد (وليد المشرفادي،١،٢٠١٠-٢)، ولكن الملاحظ في الحكومة الجديدة انها فشلت في طرح خطاب يبلور الوحدة الوطنية، بحيث ينصهر في بودقتها فوارق الاثنية والمذهبية والقومية والطائفية والفوارق على أساس الأكثرية والأقلية ومقاييس حجم الظلم والاضطهاد الذي تعرض له هذه القومية او الطائفة او تلك، بل على العكس من ذلك كرست تلك الفوارق والانقسامات من خلال تبنيها فكرة المحاصصة.

ثانياً : طرق التعايش والتوافق والانسجام بين المكونات الاجتماعية في المدينة :

هناك جملة من الأساليب يمكن طرحها تبعا من اجل الوصول إلى تلك الغايات، أي خلق أجواء التسامح، التعايش، الاندماج الاجتماعي في بلدنا العراق وبالتحديد في مدينة الموصل منها :-

١- التربية الوطنية :

ينبغي أن تتسم التربية الوطنية بالشمولية والاستمرار، أي أنها عملية تثقيف وتوعية مثل شرائح المجتمع وعلى اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والفكرية ولكل الفئات العمرية، وينبغي ان تجري تلك العملية بشكل مستمر منذ الولادة وحتى المراحل العمرية المتقدمة، مع ضرورة التأكيد على تكثيف برامج التنشئة الاجتماعية السياسية والتربية الوطنية في مرحلة الشباب لما لهذه المرحلة من أهمية بالغة في بناء المجتمعات والشعوب، اذ تبدأ خلالها عملية تشكيل الوعي السياسي وعلى أساس ذلك تتكون مواقف الفرد محبطة، ومن ثم يتجسد ذلك في أنماط سلوكه الاجتماعي والسياسي

وينبغي ان تكون هذه التربية من خلال عدة قنوات منها الأسرة باعتبارها المحطة الأولى التي ينطلق منها الفرد نحو المجتمع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال بذل الأسر العراقية قصارى جهدها في تربية أبناءها على التسامح والتضامن والتعاون ونبذ قيم التسلط والغضب والعنف المتوارثة، ونقطة الانطلاق الثانية تمثل بمؤسسات التربية والتعليم، وعلى ذلك ينبغي ان يتم خطط إستراتيجية يجري تنفيذها في تلك المؤسسات وبما يسهم في إعداد أجيال واعدة ومتفتحة وداعية بذاتها وبالآخرين والمحيط الذي يعيش في ظله ونتيجة الشعور والانتماء والولاء للوطن والمجتمع والابتعاد عن الو لاءات والانتماءات الأخرى. وبالتالي سوف يكون محصلة هذه المؤسسات بمثابة فضاءات للتعايش والانسجام الواقعي كونها تضم في صفوفها طلبة من مختلف أبناء المجتمع.

ولا ننسى دور وسائل الإعلام المختلفة من تأثير دوره في تقريب وجهات النظر والتحاور والتسامح والتعايش وتدين على الدوام كل الأفعال والسلوكيات التي تشجع الانقسام والتشتت والتناحر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج وآليات مختلفة، يجري فيها دعوة المتخصصين والمثقفين من كل المكونات والطوائف لمناقشة قضايا وطنية تنمي الوعي الوطني وتعزز الانسجام، كما على وسائل الإعلام ان تتعامل مع كل القضايا الوطنية بروح مهنية وحيادية وموضوعية وبعيداً عن الانحياز لأية فئة او طائفة او قومية او حزب او ما الى ذلك (د.طه حميد،٢٠١١: ٢٢-٢٣).

وعلى هذا المقام لا ننسى دور المؤسسات الدينية والمتمثلة بمرجعيته العلماء والخطباء والأئمة على مخاطبة الأجيال الجديدة بما يتناسب وعقولهم وتطلعاتهم الى التغيير والتقدم، من خلال العمل على بناء رؤية تربوية قادرة

على تشكيل الإطار الفكري لتحرير المجتمع من الاختناقات الطائفية وعلى ذلك يمكن القول ان العلماء والأئمة والخطباء يمكن ان يسهموا في تأسيس أرضية راسخة للعلاقات داخل المجتمع، تقوم على أساس تربية وجدان الأفراد والجماعات ودفعهم الى ترجمة التعاليم الدينية التي تحث على التكافل والتعاون والتسامح والألفة والمحبة والتعايش والى سلوك في التعامل اليومي(سهير عبد العزيز محمد، ٢٠٠١: ٩).

٢- ممارسة الديمقراطية :

لابد من الجميع احترام أسس وتأثير العملية الديمقراطية المبينة على المصالح المشتركة والمواطنة بعيداً عن الانقسامات العرقية والطائفية، وبما يضمن التنوع والاختلاف وخصوصيات وثقافات جميع المكونات العراقية، على ان لا تكون هذه الاختلاف والتنوعات هي أساس هذه الديمقراطية، وانما ان تكون معززاً لها لما تقتضي الديمقراطية وبغض النظر عن نوعها المزمع تطبيعه في العراق ان تؤكد على المسائل الأساسية الآتية :

١. إصدار قانون للأحزاب السياسية يعمل على إلغاء الانقسامات العراقية والطائفية وان يعمل على الاهتمام بتشكيل أحزاب وطنية تحترم التعددية والاختلاف يكون أساسها المواطنة.
٢. التأكيد على أهمية التداول السلمي للسلطة وتحديد فترة الحكم بما يضمن استمرار صناديق الاقتراع التي تضمن سيادة ملكية الشعب للسلطة.
٣. إصدار قانون الانتخابات الذي يتجاوز السلبيات السابقة ويعمل على أساس الانتخاب الفردي العلني بعيداً عن القوائم الحزبية وان يشمل

الانتخاب كل الاقضية والنواحي حسب التعداد السكاني (د. رشيد عمارة الزيدي ٢٠١١، ١٥).

٣- تعزيز المصالحة الوطنية :

بفعل التداعيات التي خلفتها الإشكاليات السابقة لسقوط النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣ واللاحقة له من الفتنة الطائفية وبالتحديد في السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ اضحى كل الشعب العراقي بكل مكوناته بحاجة ماسة الى الحوار والمكاشفة والمصارحة والمصالحة الحقيقية بين أبنائه وفق أسس القانونية والعدالة التي تقتضي إنصاف المظلومين واسترجاع الحقوق، وتعويض المتضررين ومحاسبة المقصرين ومرتكبي الجرائم في مختلف الحقب دون استثناء او تمييز، والابتعاد عن الاقصاءات السياسية والفكرية، من اجل الوصول الى دولة القانون والمواطنة الحقة. وهذا هو السبيل الأمثل للحد من الآثار السلبية لتلك التداعيات وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي كادت ان تتكرس في أوساط المجتمع العراقي(خيري غبد الرزاق وستار جبار،٢٠٠٩: ٤)، وبالتالي تنسف كل ما اعتاد عليه هذا المجتمع من قيم الانسجام والتعايش وحالة التداخل والتشبيك وفقاً لقاعدة التسامح والحوار وإلغاء المحاصصة العرقية والطائفية ومحاربة الفساد وبناء مؤسسات مجتمع مدني حقيقية، لأن ذلك سيوفر الإمكانيات المادية والمعنوية لبناء الدولة الجديدة.

٤- التأكيد على مفهوم المواطنة (الهوية الوطنية):

ان تعزيز مفهوم المواطنة يرتبط بالهوية بمعنى تعزيز الشعور لدى جميع المكونات بالانتماء لهذا البلد وهذا الشعور ينمي الوعي بالذات لدى الأفراد والوعي بالآخر والوعي بالمواقف والسلوك وكل ذلك يسهم في بناء المجتمع والحفاظ على شبكة نسيجه الاجتماعي والحضاري.

لذا نبغي العمل بكل الوسائل المتاحة، ومن كل الجهات المعنية في العراق على ترسيخ مفهوم المواطنة الحقة وذلك من خلال تجسيد مبدأ المساواة بين كل أبناء الشعب العراقي على اختلاف انتماءاته ومكوناته وتوجيهاته، والعمل على إلغاء كل أشكال التمييز على أساس الجنس واللون او القومية والدين والطائفة او الانتماء السياسي، ما يعني ان تكون للجميع حقوق متساوية في كل الميادين (د. طه حميد:٢٨،٢٠١١). وبالمحصلة فإن ذلك سوف يؤخر آفاق وفرص واسعة للتعايش بل ويمكن ان يمهد لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بفعل تنامي الشعور لدى الجميع بأنهم يعملون ويعيشون معاً من اجل مستقبلهم، وعند ذلك سيشعر الجميع بدورهم ومكانتهم في المجتمع والدولة والاهم انهم يشعرون بأن كرامتهم مصانة وهذا هو أساس التعايش (ارنت ليبهارت: ٢٠٠٦ ،٦٧).

٥- نظام اللامركزية السياسية :

بما ان التنوع العراقي يعيش مرحلة او أزمة عدم الثقة نتيجة للتراكمات السياسية الخاطئة فإن الضمان الحقيقي يكون في منح الأقاليم والمحافظات اللامركزية سياسة تستطيع من خلالها كل محافظة ان تدير شؤونها وتقرر مصيرها دون استبداد او تدخل مفرط من المركز وتبقى الدولة الفدرالية المركزية هي الضامن لوحدة العراق والمحافظة على سيادته واستقلاله ودرء الخطر عنه وان تحدد بصورة واضحة حدود وصلاحيات المركز والأطراف بما لا يجعل مكاناً للاختلاف او تداخل الصلاحيات، مع الأخذ بنظر الاعتبار الخصوصيات الواضحة والجلية لإقليم كردستان العراق(د.رشيد عمارة ٢٠٠٣، ١٥).

٦- سيادة القانون :

ان نشر ثقافة التعايش وتعزيزها بحاجة الى بيئة مناسبة تتسم بفضاء واسع للحرية وحق التعبير عن الرأي وحق الاختلاف دون خوف من العقاب، وهذا يتطلب من مؤسسات الدولة على أسس سيادة القانون وعلى أساس مهنية وبعيداً عن المحاصصة الحزبية والطائفية، ويستدعي ذلك في بلدنا العراق إعادة النظر في الكثير من القوانين والأنظمة السائدة، لتخليصها من النزعات الاستعلائية والعنصرية مع التأكيد على الحق في المعارضة، وأهمية الدور الذي تؤديه الأخيرة وتصحيح مسار مؤسسات الدولة.

ولضمان توفير أجواء صحية للتعايش بين أبناء المجتمع العراقي ينبغي ان تسعى الدولة بكل الوسائل الى ضمان العدل وعدم التمييز في التشريعات وفي إنفاذ القانون والإجراءات القضائية والإدارية وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع دون تهميش او إقصاء لأي فئة او طائفة(عبد الحسين شعبان ٢٠٠٥،٦٧: ٨٦-).

وبناء على ذلك نستطيع القول،أن تحقيق مفردات التعايش السلمي في المجتمعات ذات التركيبة التعددية يتوقف الى حد كبير على الأشخاص الذين يتولون إدارة شؤونه،فضلا عن ان منطق المشاركة يفترض تعاون المكون الاجتماعي ووقوفه بجانب القرارات التي تأتي ثمرة لهذا التعاون،إذن لابد من هذه الشراكة من اجل الحفاظ على مقومات التوازن الاجتماعي والتوافق الأساسي بين هذه المكونات المجتمعية، وهو الذي يقود بدوره إلى إقامة السلم الأهلي والاستقرار في المجتمعات ذات الخصوصية التعددية كما في حالة المجتمع العراقي.

إذن نخلص الى ان تعزيز لغة الحوار التي تع دمن المدخلات الحقيقية لتشكيل أسس التفاهم والتعايش السلمي بين أبناء المجتمع العراقي،واحترام التنوع الحضاري والثقافي،واشاعة ثقافة التسامح،وتعزيز الهوية الوطنية العراقية،ورفض المعادلة التي مفادها،إقصاء الطرف الأخر وتهميشه، كل هذه المفردات تسهم في تكريس إستراتيجية التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي بكل طوائفه وقومياته من اجل بناء عراق حر موحد يسوده الأمن والأمان والتعايش السلمي.

إجراءات البحث :

أولاً : نوع البحث ومنهجيته

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية التي يعتمد على جمع الحقائق عن موضوع معين وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، والمنهج المتبع فيها هو المنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.

ثانياً : أدوات جمع البيانات

١- الملاحظة بالمشاركة

٢- المقابلة

تعد المقابلة استبياناً شفوياً، فهي محادثة بين الباحث والمبحوثين بهدف الوصول إلى حقيقة او موقف معين، يسعى الباحث للتعرف عليه من اجل تحقيق أهداف بحثه، وقد أجرى الباحث مقابلات ميدانية مع وحدات العينة لغرض الحصول على حقائق بيانات تخدم البحث عن طريق محادثة المبحوثين عن أهمية البحث وضرورة إدلائهم بمعلومات صادقة وصريحة عند إجابة أسئلة الاستبيان كما أجاب الباحث ايضا على جميع الأسئلة والاستفسارات التي طرحها المبحوثين حول طبيعة التعايش السلمي بين الأفراد في مدينة الموصل

وصعوباتها، وتعرف على وجهات نظرهم الخاصة بموضوع البحث، كما أفاد الباحث من المقابلات في تحديد الإطار النظري للحصول على معلومات تفيد طرائق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع في المدينة.

٣- أداة البحث (المقياس).

إعداد مقياس لقياس التعايش السلمي بين أفراد في مدينة الموصل، وقد مر إعداده بالخطوات الآتية :-

أ- تم توجيه سؤال استطلاعي لأفراد عينة أولية مؤلفة من (٢٥) فرداً ثم مقابلة (ما هي برأيكم أفضل سبل التعايش السلمي في مدينة الموصل) وطلب منهم تحديد إجاباتهم بنقاط تسهيلاً لتفريغها كما موضح في ملحق(١).

ب- فرعت إجابات المبحوثين وحولت إلى فقرات اعتماداً على أكثر العوامل تكراراً وبلغت عدد الفقرات (٤٨) فقرة.

ج-صدق الأداة : لغرض الوقوف على صدق الأداة عرضت على لجنة من المختصين بعلم الاجتماع وعلم النفس(*) واعتماداً على آرائهم أعيدت صياغة بعض فقراتها وأجريت

(*) الخبراء :

١. أ.م.د. خليل محمد حسين، جامعة الموصل، كلية الآداب / قسم علم الاجتماع.
٢. أ.م.د. جاجان جمعة محمد ، جامعة دهوك، كلية التربية / قسم علم النفس.
٣. أ.م.د. يوسف عناد زامل، جامعة واسط، كلية الآداب / قسم علم الاجتماع
٤. أ.م.د. أسامة حامد، جامعة الموصل، كلية التربية / قسم علم النفس.
٥. أ.م.د. علي احمد خضر، جامعة الموصل، كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

التعديلات على فقرات أخرى وأهملت بعضاً منها لتصبح الأداة على ما هي عليه في الملحق (٢)، وقد بلغت نسبة الصدق بألاداة (٩٥%).

د– ثبات الأداة : لقد احتسب ثبات الأداة بطريقة الاختبار على عينة عشوائية مؤلفة من (١٥) فرداً، وكانت المدة المحددة بين التوزيعين (١٠) أيام اذ احتسب معامل ارتباط سيبرمان بين التطبيق فكان (٩٠%)، وللتعرف على دلالة معامل الارتباط استخدم الاختبار الثاني وقد ظهر انه ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) (فريد كامل وآخرون، ٢٠٠٧ : ٢٧٥).

هـ– تحديد استجابات المبحوثين لغرض تحديد استجابات المبحوثين على كل فقرة من فقرات القياس، تم وضع مدرج خماسي أمام الفقرات (موافق جداً، موافق، محايد، لااوافق ، لا أوافق بشدة) وأعطيت (٥) درجة لموافق بشدة و (٤) درجة لموافق و (٣) لمحايد و(٢) لا اوفق و (١) لا أوافق بشدة.

وقد استخدمت الدرجات الكلية لإجابات المبحوثين بنحو أصبح لكل مبحوث درجة كلية تدل على تمسكه في التعايش مع الجماعات او نفوره منها وانحصرت هذه الدرجات بين أعلى درجة كلية يمكن أن يحصل عليها المبحوثين من المقياس وأدنى أما نقطة الحياد في الإجابة فانحصرت في الإجابة محايد.

ثالثاً : مجالات البحث

يتحدد المجال البشري والمكاني بالأفراد في مدينة الموصل من مختلف القوميات والأقليات، اما المجال الزمني فقد انحصر بين ٢٠١١/٦/١ ولغاية ٢٠١١/١٢/٣٠.

رابعاً : عينة البحث

لقد تم استخدام العينة الحصصية في البحث وهي نوع من العينات غير الاحتمالية، تستخدم في الدراسات الاجتماعية عادة، عندما يكون مجتمع البحث غير محدد المعالم، أولاً يمكن إعداد قائمة متكافئة بأسماء الوحدات التي تكونه (د. مجيد الدين عمر، ١٩٩٩ : ٢٨٢). ويتم اختبار وحدات العينة الحصصية بطريقة (غير عشوائية)، وذلك بتقسيم المجتمع إلى شرائح، حيث يختار من كل شريحة من شرائح المجتمع عدداً من الوحدات، شرط ان تكون لكل شريحة حصة في هذه العينة، تتناسب مع حجم هذه الشريحة في المجتمع، فتكون عينة تمثل جميع الشرائح، وتستخدم هذه الطريقة عندما يراد معرفة الرأي العام لشرائح المجتمع المختلفة، حول ظاهرة معينة او حدث محدد (د. محمد أزهر وآخرون، ١٩٨٦ : ٥٩).

خامساً : الوسائل الإحصائية

استخدم في هذا البحث عدة وسائل إحصائية في تحليل البيانات والوقوف على أهداف البحث ونتائجه ومن هذه الوسائل (د. إحسان محمد الحسن وآخرون، ١٩٨١، ١٢٣) :

١. الوسط الحسابي والانحراف المعياري.
٢. اختبار (ت) للمقارنة بين متغيرات البحث.
٣. برنامج S.P.SS لتحليل الفقرات وتحديد أبعاد التعايش السلمي وطبيعته بين المكونات الاجتماعية في مدينة الموصل.

نتائج البحث

التعرف على مستوى التعايش السلمي لدى الأفراد.

أظهرت نتائج تحليل البيانات الواردة في البحث أن متوسط درجات أفراد العينة البالغ عددهم (١٥٠) مستجيباً في التعايش السلمي بلغ (٢٠٣,١٢) درجة بانحراف معياري قدره (٣٥,٤) درجة. وعند مقارنة المتوسط المتحقق (المحسوب) مع المتوسط النظري للأداة البالغ (١٤٤) درجة [*]، باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة، تبين وجود فروق دالة إحصائياً ولصالح المتوسط المتحقق، إذ كانت القيمة التائية المحسوبة أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (١,٩٦٠) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٤٩)، والجدول (١) يوضح ذلك

الجدول (١)

نتائج الاختبار التائي لدلالة الفرق بين المتوسط المتحقق والمتوسط النظري للتعايش السلمي

المتغير	العدد	المتوسط المتحقق	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	القيمة التائية		مستوى الدلالة
					المحسوبة	**الجدولية**	
الدرجة الكلية	١٥٠	٢٠٣,١٢	٣٥,٤	١٤٤	٢٠,٤٧١	١,٩٦٠	٠,٠٥

وتشير النتيجة المعروضة في الجدول أعلاه الى أن الفرق لمصلحة المتوسط المتحقق (المحسوب)، ولما كانت الدرجة العالية تشير الى ارتفاع مستوى التعايش لدى الفرد، عليه يمكن القول بان مستوى التعايش السلمي هو عالٍ.

[*] الوسط النظري = (أقل درجة + أعلى درجة)/٢

الكشف عن دلالة الفرق في التعايش السلمي لدى الأفراد تبعاً لمتغيرات

أ.الجنس :

ولأجل تحقيق هذا الهدف تمت معالجة البيانات بإجراء المقارنة بين متوسطي درجات المجموعتين (الذكور _ الإناث) باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، فتبين عدم وجود فرق دال إحصائياً، إذ كانت القيمة التائية المحسوبة أصغر من القيمة التائية الجدولية البالغة (١,٩٦٠) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٤٨) والجدول (٢) يوضح ذلك.

الجدول (٢)نتائج الاختبار التائي لدلالة الفرق بين متوسطي درجات الذكور والإناث في التعايش السلمي

المتغير	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
التعايش السلمي	**ذكور**	٨٩	٢٠٣,٥	٣٣,٧	٠,١٣٧	١,٩٦٠	غير دال
	إناث	٦١	٢٠٢,٦	٣٨,٠١			

ب. العمر:

وبغية تحقيق هذا الهدف تمت معالجة البيانات باستخدام تحليل التباين الأحادي للكشف عن تأثير العمر في التعايش السلمي وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في التعايش السلمي لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر، والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣)نتائج تحليل التباين لدلالة الفرق في التعايش السلمي لدى العينة تبعاً للعمر

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١٠٩٩٦,٥	٤	٢٧٤٩,١	٢,٢٧٢	غير دال
داخل المجموعات	١٧٥٤١٣,٣	١٤٥	١٢٠٩,٧		
التباين الكلي	١٨٦٤٠٩,٨	١٤٩			

جـ.الحالة الزوجية.

عند معالجة البيانات إحصائياً أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في التعايش السلمي لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة الزوجية، والجدول (٤) يوضح ذلك.

الجدول (٤)نتائج تحليل التباين لدلالة الفرق في التعايش السلمي لدى العينة تبعاً للحالة الزوجية

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٨٠٨٩,٥	٣	٢٦٩٦,٥	٢,٢٠٨	غير دال
داخل المجموعات	١٧٨٣٢٠,٣	١٤٦	١٢٢١,٣		
التباين الكلي	١٨٦٤٠٩,٨	١٤٩			

د.الحالة الاقتصادية:

عند معالجة البيانات إحصائياً أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في التعايش السلمي لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة الاقتصادية، والجدول (٥) يوضح ذلك.

الجدول (٥) نتائج تحليل التباين لدلالة الفرق في التعايش السلمي لدى العينة تبعاً للحالة الاقتصادية

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١٧١,٠٢	٢	٨٥,٥	٠,٠٦٧	غير دال
داخل المجموعات	١٨٦٢٣٨,٨	١٤٧	١٢٦٦,٩		
التباين الكلي	١٨٦٤٠٩,٨	١٤٩			

هـ.المستوى التعليمي:

وعند معالجة البيانات إحصائياً أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي وجود فروق دالة إحصائياً في التعايش السلمي لدى أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، والجدول (٦) يوضح ذلك.

الجدول (٦)نتائج تحليل التباين لدلالة الفرق في التعايش السلمي لدى العينة تبعاً للمستوى التعليمي

المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١٣١٦٥,٣	٤	٣٢٩١,٣	٢,٧٥٥	٠,٠٥
داخل المجموعات	١٧٣٢٤٤,٥	١٤٥	١١٩٤,٧		
التباين الكلي	١٨٦٤٠٩,٨	١٤٩			

و.الخلفية الاجتماعية :

ولأجل تحقيق هذا الهدف تمت معالجة البيانات بإجراء المقارنة بين متوسطي درجات المجموعتين (الريف ــ المدينة) باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، فتبين عدم وجود فرق دال إحصائياً، إذ كانت القيمة التائية المحسوبة أصغر من القيمة التائية الجدولية البالغة (١,٩٦٠) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حري ة (١٤٨) والجدول (٧) يوضح ذلك

الجدول (٧)

نتائج الاختبار التائي لدلالة الفرق في التعايش السلمي تبعاً للخلفية الاجتماعية

المتغير	الخلفية الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة
					المحسوبة	الجدولية	
التعايش السلمي	ريف	٥٦	٢٠٧,٩	٣٥,٥	١,٢٩٨	١,٩٦٠	غير دال
	مدينة	٩٤	٢٠٠,٢	٣٥,١			

استنتاجات البحث:

١. ان المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية ومنها العراق وبالتحديد مدينة الموصل، تعد من أكثر المجتمعات حاجة إلى التعايش السلمي بما يحققه من مزايا وايجابيات تنعكس على عموم المجتمع.

٢. ان العراق يعد من الدول ذات تعددية الاجتماعية متنوعة على الصعيد القومي والديني وهو بأمس الحاجة إلى التعايش بين مكوناته الأساسية وبالتحديد مدينة الموصل كونه مجتمع البحث.

٣. تبقى مبادئ الحوار والتسامح والتوافقية والفدرالية واللامركزية والمصالحة الوطنية هي ابرز واهم طرائق التعايش السلمي الحقيقية في العراق وغيره من بلدان العالم.

٤. إن التعايش السلمي في المجتمع لاينم بالقوة والإكراه،لأنه حتى لو تحقق يكون شكليا وموقتا وسرعان ماينهار،وانه يمكن تحقيق التعايش السلمي في مدينة الموصل المتعددة اثنيا عن طريق تبني نظام ديمقراطي لامركزي يقر بالحقوق والحريات ويتيح مشاركة سياسية لكافة الأطراف والجماعات الاثنية في المدينة.

٥. الواقع الاجتماعي والميداني يشير الى تعايش مختلف فئات المجتمع الموصلي كما مجسد عبر تاريخه الاجتماعي،وان التوترات الحاصلة في فترة من الفترات إنما هي بتأثيرات سياسية لااجتماعية.

التوصيات والمقترحات:

في ختام البحث يمكن التوصية بالاتي :-

١. إجراء مزيد من البحوث الخاصة بواقع التعايش السلمي في المدن العراقية وخاصة التي يكثر فيها التكوينات الاجتماعية المختلفة ومنها مدينة الموصل، لغرض الوقوف عند أهم المشكلات التي تحول دون ذلك.

٢. نشر ثقافة التسامح وتعزيز قيم احترام الآخر وأجواء الثقة المتبادلة من خلال تعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها، وعدم التفريق بين ألوان الطيف العراقي حسب العرق او الطائفة او المذهب من خلال التأكيد على النقاط المشتركة ونبذ نقاط الخلاف.

٣. تعزيز وتفعيل مبدأ المواطنة الجامعة وجعل التوافق هو الدعامة الأساسية لرفد مفهوم التعايش من خلال إعادة الثقة للمواطن بأنه جزء فاعل ضمن

الحركة العامة للمجتمع والعمل الجاد للدولة على محو جميع الآثار السلبية، التي زرعتها الأنظمة السابقة في عقل ونفس المواطن من شعور بالظلم والغبن والتعسف.

٤. العمل الجاد على استمرار الاتصال والحوار بين الأطراف المتعددة من التكوينات الاجتماعية في المدينة وان يكون هذا الاتصال جدي لغرض تحقيق أهداف حقيقية وليس الاتصال لغرض الاتصال فحسب.

٥. التمسك بالديمقراطية بالعملية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة لاسيما الديمقراطية التوافقية التي تنسجم مع طبيعة ومكونات الاجتماعية لمدينة الموصل.

المصادر

- القرآن الكريم

(١) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ج٢ ، دار الفكر للطباعة ، القاهرة ، بدون سنة طبع .

(٢) احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٠ .

(٣) د. طه حميد حسن ، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق ،،بحث مقدم إلى مؤتمر التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ،كلية العلوم السياسة والاجتماعية،قسم السياسة في جم جمال،جامعة السليمانية،العراق،٢٠١١.

(٤) محمد عبد الجبار شبوط ، خطوات في بناء الدولة الحديثة ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز وطن للدراسات ، العدد /١ ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

(٥) غانم جواد ، السلم الأهلي في العراق ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز وطن للدراسات ، العدد /١ ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

(٦) الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٧٤ .

(٧) احمد عطة الله ، القاموس السياسي ، ط٣ ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

(٨) عدنان أمين ، كيف يمكن لشباب لبنان ان يلتقوا في مساحات مشتركة ، مجلة نوافذ ، العدد ٢١٠٤ ، لبنان ٢٠٠٥ .

(٩) د. برهان غليون ، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ، دار البيضاء المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ١٩٩٠ .

(١٠) ثامر عباس وآخرون ، المواطنة والقومية الوطنية ، ط١ ، الحضارية للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
(١١) سليم مطر ، جدل الهويات : صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط ، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٣ .
(١٢) د. مجد الدين عمر صبري ، علم الاجتماع – الموضوعية والمنهج ، ط١ ، دار مجدلاوي ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩ .
(١٣) د. محمد أزهر السماك ، أصول البحث العلمي ، ط١ ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، العراق ، ١٩٨٦ .
(١٤) د. إحسان محمد الحسن وعبد المحسن الزيني ، الإحصاء الاجتماعي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨١ .
(١٥) عبير شهام مهدي ، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية – العراق أنموذجاً،بحث مقدم إلى مؤتمر التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ،كلية العلوم السياسة والاجتماعية،قسم السياسة في جم جمال،جامعة السليمانية،العراق،٢٠١١.
(١٦) د. حازم صباح احميد ود. إسراء علاء الدين ، دور المصالحة الوطنية في تعزيز التعايش السلمي في العراق ،بحث مقدم إلى مؤتمر التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ،كلية العلوم السياسة والاجتماعية،قسم السياسة في جم جمال،جامعة السليمانية،العراق،٢٠١١.
(١٧) علي الطالقاني ، مؤثرات الحوار والتعايش – مفاهيم عامة ، شبكة النبأ المعلوماتية ٢٠٠٨/٩/٢٤ www.annaba.org.p.c
(١٨) حسين درويش العادلي ، مجلة المواطنة والتعايش ، مركز وكن للدراسات ، العدد /٨ ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
(١٩) د. رشيد عمارة ، التعايش السلمي في كركوك ، مجلة شونامس العدد /١-٢، سليمانية ، العراق ، ٢٠٠٨ .
(٢٠) د. رشيد عمارة ، آليات التعايش السلمي في العراق،بحث مقدم إلى مؤتمر التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل ،كلية العلوم السياسة والاجتماعية،قسم السياسة في جم جمال،جامعة السليمانية،العراق،٢٠١١.
(٢١) شعبان الطاهر الأسود ، علم الاجتماع السياسي – قضايا الأقليات بين العزل والإدماج ، ط٢ ، دار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
(٢٢) احمد سويلم العمري ، التفرقة العنصرية ، المؤسسة المصرية للتأليف ، القاهرة ، ١٩٦٤.
(٢٣) كردستان سالم سعيد،اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوحدة الوطنية في العراق،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،السليمانية،العراق،٢٠٠٤.
(٢٤) خبري عبد الرزاق وعبد الستار جبار،المصالحة الوطنية في العراق،مجلة الدراسات السياسية.مركزا لدراسات الدولية،العدد/١٤، ٢٠٠٩.
(٢٥) أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في المجتمع متعدد ،ترجمة حسني زينة، معهدا لدراسات الإستراتيجية،ط١، بغداد،٢٠٠٦.

(٢٦) عبد الحسين شعبان،فقة التسامح في الفكر العربي الإسلامي–الثقافة والدولة،دار النهار للنشر،ط١،بيروت،٢٠٠٥.
(٢٧) سهير عبد العزيز محمد،التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ،سلسلة محاضرات الإمارات(٤٩)،ط١، ابو ظبي،٢٠٠١.
(٢٨) فريدة كامل وآخرون،مناهج البحث العلمي –الإحصاء في البحث العلمي،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط٢،عمان،الاردن،٢٠٠٧.
(٢٩) وليد المشرفاوي، التعايش السلمي أساس الديمقراطية،شبكة البناء المعلوماتية،٢٠١٠/١١/٦،www.annabaa.org.
(٣٠) جاسم الصغر،مجتمعنا العراقي ودعوة من التعايش السلمي الى الاندماج الاجتماعي الفعال،على موقع الحوار المتمدن في شبكة الفسبوك،www.facebook.comLahewarorg.
(٣١) قاسم محمد الحساني،المجتمع العراقي نسيج قوي ومتماسك على الموقع www.wasatonline.
(٣٢) حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار احمد،التحولات الديمقراطية في العراق،مركز الخليج لأبحاث ،دراسات عراقية(٣)،دبي،٢٠٠٥.